اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني
بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ١٦ أذار ١٩٥٩

المدرس المساعد
حسين علي محمد عاشور
وزارة التربية / مديرية تربية المثنى

اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية والاتحاد السوفيتي ١٦ أذار ١٩٥٩

المدرس المساعد
حسين علي محمد عاشور
وزارة التربية/ مديرية تربية المثنى
Hussein Ali Mohmmed Ashoor
Hussein.ali@mu.edu.iq

الكلمات الافتتاحية: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني – الجمهورية العراقية ١٩٥٩

الملخص

كان الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٥٨ يتسم بالتبعية والخضوع للنظام الرأسمالي الغربي، لذا أقدمت الحكومة العراقية على اتخاذ خطوة مهمة وجريئة في تاريخ الاقتصاد العراقي للتخلص من كل مظاهر التخلف والاستغلال الاقتصادي، وذلك بعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، وإقامة علاقات جديدة قائمة على أساس احترام السيادة الوطنية والمنافع المشتركة، وقد وقفت جميع القوى الوطنية العراقية مساندة لهذه الخطوة، ودعت اليها، كون الاتحاد السوفيتي يُعد من الدول الكبرى وأول من وقف وساند الثورة العراقية، وقد وضحت الدراسة مدى أهمية الاتفاقية ومراحلها والاسباب التي دفعت اليها، وموقف الاحزاب والصحف العراقية منها .

المقدمة

أدركت حكومة العراق بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ بأنها قد ورثت اقتصاداً تابعاً للدول الرأسمالية الغربية وعلى راسها بريطانيا، فسعت وبأول اهدافها الى استكمال التحرر الاقتصادي وإقامة علاقات اقتصادية مع سائر بلدان العالم، وبضرورة اتخاذ سياسة اقتصادية وطنية، فأتجهت الآراء الى اقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي على اساس المنافع المتبادلة، كونه أول من وقف وساند الثورة العراقية، فضلاً عن انه قد عقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول المتحررة، وانسجاماً مع تلك الآراء اتجهت الحكومة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي .

كانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني من أهم الاجراءات الاقتصادية التي أقدمت عليها حكومة الثورة وفي السنة الاولى من عمرها، وكان لها الاثر الكبير في أنعاش الاقتصاد الوطني وخاصة الجانب الصناعي منه، ونظراً للأهمية الكبيرة التي تمتعت بها الاتفاقية كانت هي موضوع الدراسة للإحاطة بتفاصيلها والاسباب التي دعت اليها والموقف العام منها .

قُسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، جاء المحور الأول بعنوان(التوجه الاقتصادي للحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٨)، تناول الوضع الاقتصادي للعراق قبل الثورة وما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة للتخلص من التخلف في الاقتصاد، فيما جاء المحور الثاني بعنوان (بدء العلاقات العراقية السوفيتية والدعوة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني)، وبين مدى تطور العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والتعاون بين البلدين بعد الثورة، وبداية دعوة القوى الوطنية لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي، أما المحور الثالث فقد جاء بعنوان (اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني- اسبابها- اهميتها- موقف الاحزاب والصحافة العراقية منها)، وقد بين بداية فكرة الاتفاقية والمراحل التي مرت بها والاسباب التي دفعت اليها، ومدى اهميتها للاقتصاد العراقي، وموقف الصحف والاحزاب العراقية منها.

أما المصادر التي أعتمدها البحث، فكان منها: كتاب "دراسات في الاقتصاد العراقي" لمؤلفة محمد سلمان حسن، وهو احد اعضاء الوفد المفاوض للاتفاقية وهو كتاب مهم في تاريخ العراق الاقتصادي في مرحلة الثورة، وكتاب "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري" لنوري عبد الحميد العاني واخرون، وكان كتاب وثائقي، وكتاب "هذا هو طريق ١٤ تموز" لمؤلفه ابراهيم كبه الذي كان رئيس الوفد المفاوض في الاتفاقية ووزير الاقتصاد العراقي حينها، وكتاب " تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي" لعبدالله شاتي عبهول، وكتاب " العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤-١٩٦٣" لعبد المناف شكر جاسم، وكان كتاب قيّم تناول الكثير من مفاصل الاتفاقية، ورسالة "السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٨-١٩٦٣"، للباحث نصير محمود شاكر، ورسالة " العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣-١٩٦٨" للباحث ريسان عامر عبدالله، وقد تضمن الفصل الاول منها الحديث عن الاتفاقية واهميتها وعن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، وجريدة الوقائع العراقية الجريدة الرسمية التي نشرت نص قانون الاتفاقية، وبعض المنشورات الحكومية التي نشرت في

نفس عام الاتفاقية، فضلاً عن المصادر الاخرى التي ساهمت في إتمام هذه الدراسة.

أولاً : التوجه الاقتصادي للحكومة العراقية بعد عام ١٩٥٨ :

كان الاقتصاد العراقي حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اقتصاداً خاضعاً لمصالح الاستعمار العالمي والاقطاع المحلي، وإن أهم مرافق الاقتصاد العراقي(النفط) كان تحت رحمة شركات النفط الاجنبية، التي كانت بمثابة الدولة الاقتصادية الكبرى داخل الاقتصاد العراقي، وإن هذا الخضوع هو الذي أفقر الأغلبية الساحقة من جماهير الشعب، وهو المسؤول عن التأخر والتخلف الاقتصادي في العراق، المتمثل في الدخل المنخفض وسوء توزيعه[١] .

برزت أمام حكومة الجمهورية العراقية ومنذ قيام ثورتها مهمتان رئيسيتان ومتلازمتان، وهما صيانة الاستقلال السياسي وتحقيق التحرر الاقتصادي، وأن العلاقة بين الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي علاقة وثيقة ومتبادلة، فلا يمكن ان يستمر الاستقلال السياسي طويلاً إلا أذا نجحت السياسة الاقتصادية الوطنية في تصفية عوامل التبعية الاقتصادية ولا سيما التحرر من هيمنة الرأسمال الاجنبي على الاقتصاد المحلي، كما لا يمكن تحقيق التحرر الاقتصادي ما لم يتوطد الاستقلال السياسي وتكون السيادة الوطنية الكاملة لقوى الشعب الوطنية، وعلى هذا الاساس لابد للسياسة الاقتصادية الوطنية من ان تهدف الى تحرير الاقتصاد العراقي من الخضوع والتبعية الاقتصادية للرأسمال الاجنبي، وتحويله الى اقتصاد وطني مستقل يقوم على قاعدة اقتصادية رصينة[٢] .

تميز الاقتصاد العراقي في العهد الملكي من حيث الجوهر بعدة خصائص يمكن أن نلخصها بالآتي :

١. انعدام التخطيط واطلاق العنان لحرية الاستغلال الخارجي والداخلي .

٢. التبعية للاقتصاد الخارجي وعلى الاخص في القطاع النفطي والقطاع التمويلي والمصرفي والنقدي وقطاع التجارة الخارجية وقطاع البناء والانشاء.

٣. غلبة الطابع الزراعي والاساس الاقطاعي للنظام، الى ضعف القطاع الصناعي وغلبة الطابع الاستهلاكي عليه.

٤. استفحال جميع مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاحتكار في الاقتصاد الداخلي واتساع الهوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع بشكل مخيف .

٥. الاقليمية الضيقة، وتوجيه مجموع الاقتصاد الوطني وجهة تعزله عن الاقتصاد العربي

وتوسيع الهوة الاقتصادية، تضع العراقيل امام الوحدة الاقتصادية والسياسية للامة العربية [٣] .

بعد قيام الثورة تبنت الحكومة العراقية سياسات اقتصادية جديدة جوهرها ثلاث عناصر اساسية، هي الاصلاح الزراعي وزيادة التصنيع، واتباع سياسة وطنية جديدة تجاه شركات النفط الاجنبية[٤]،فبعد اعلان الدستور وإلغاء نظام دعاوي العشائر[٥]، صدرت عدة تصريحات من الوزراء العراقيين بشأن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي، فأعلن وزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب[٦] **" ان انعاش الريف يعتبر من اهم الاصلاحات التي تضطلع بها الوزارة"**، فيما صرح وزير الزراعة هديب الحاج حمود[٧] ، **"أن الفلاح هو اكثرية هذا الشعب، لذا فأن حركتنا الثورية لابد ان تكون في خدمة الفلاح ورعاية مصالحه"**[٨] ، وفي حديث لوزير الاقتصاد ابراهيم كبه[٩] أكد فيه ان السياسة الاقتصادية العامة للجمهورية العراقية يجب ان تخدم بالطبع الاهداف الاجتماعية، وان الهدف الاساسي يجب ان يكون القضاء على جميع مظاهر التبذير الموجود في ظل العهد الملكي، واستخدام جميع امكانات البلاد الاقتصادية لرفع مستوى الاقتصاد والقضاء على العقبات الكثيرة التي تعرقل هذا الاقتصاد[١٠] .

حدد ابراهيم كبه هدف الثورة بتعبير اقتصادي، وهو زيادة الثروة الوطنية، ودخل الفرد الواحد، منوهاً الى الممارسات الاقطاعية والاحتكارات التجارية وانعدام الصناعة الوطنية وغياب العدل الاجتماعي التي سادت في السابق، كانت وراء إعاقة اقتصاد العراق، وعن الاسس التي اعتمدت عليها سياسة العراق الجديدة في الناحيتين الاقتصادية والخارجية، اعلن ان سياسة الجمهورية العراقية هي سياسة تحررية تؤمن إيماناً مطلقاً بالديمقراطية الموجهة وبالقومية المتحررة وبحتمية اندحار النظام الاستعماري، موضحاً عندما تكون هذه السياسة يكون التعامل التجاري على اساس المصالح المتبادلة والمساعدات الاقتصادية غير المغرضة وغير المشروطة والمساواة بين الدول في التعامل التجاري بصرف النظر عن انظمتها السياسية والاجتماعية[١١] .

برزت ملامح تلك السياسة التي أكد عليها وزير الاقتصاد من خلال جملة من الاهداف والمبادئ التي سعت وزارة الاقتصاد الى تحقيقها وهي:

١. مبدأ التوجيه الاقتصادي والقضاء على التسيب .

٢. مبدأ تحرير الاقتصاد من التبعية الاستعمارية .

٣. مبدأ محاربة الاحتكار وتقوية الفئات الوسطى .

٤. مبدأ جذب الرأسمال الوطني والعربي نحو الصناعة .

٥. مبدا القضاء على الطفيلية في الاقتصاد بتعميم التعاون التسويقي الحكومي.
٦. محاربة الندرة الاقتصادية بالعمل على زيادة الانتاج والانتاجية.
٧. محاربة التمييز في العلاقات التجارية في الداخل والخارج.
٨. مبدأ التكامل الاقتصادي في النطاق العربي.
٩. تقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية .
١٠. المبادرة الى إنشاء أجهزة التخطيط الجديدة[١٢] .

اما من حيث التنفيذ الفت الحكومة في ١٧ تموز ١٩٥٨ لجنة خاصة بأسم (لجنة التوجيه الاقتصادي) كان عليها أن تدرس مشاريع الاعمار، وتقدم التوصيات عن المشاريع التي ينبغي الاستمرار في تنفيذها في غضون الأشهر الثلاثة الاولى من عمر الثورة، على أن يعاد النظر في المشاريع الاخرى أثناء وضع خطة جديدة للأعمار، وفي ٢٢ من الشهر نفسه اصدرت الحكومة مرسوماً جمهورياً يقضي بتأليف لجنة عليا يناط بها صلاحيات مجلس الأعمار الى أن يعاد النظر في المجلس وقوانينه[١٣] .

استهل وزير الاقتصاد عمله لتنظيم الحياة الاقتصادية على الجانب التجاري بتأليف لجنة للاستيراد يوم١٩ تموز ١٩٥٨ وكانت مهمتها وضع التخصصات لكافة المواد المستوردة من المنطقتين النادرة والاسترلينية لكل مادة ولكل مستورد من المختصين من المنطقتين المذكورتين، وأعطى حق الاعتراض للمستوردين على قرارات اللجنة[١٤]، وفي اليوم نفسه صدر بيان رقم(٦) لسنة ١٩٥٨ وبموجبه أخضع استيراد كافة البضائع لشروط الحصول على الاجازة، وأخذت مديرية التجارة العامة(وهي الدائرة المسؤولة عن شؤون الاستيراد والتصدير) مسؤولية رسم وتنفيذ سياسة استيراد موجهة تتفق ومصلحة العراق الوطنية والقومية وتستهدف:

١. حماية الصناعة المحلية وتشجيع منتجات صناعية جديدة .
٢. معادلة الميزان التجاري .
٣. القضاء على الاحتكار والاستيراد والمضاربة .
٤. منع الاستيراد من الدول التي تعادي العراق والاقطار العربية وتشجيعه من الدول التي تقف موقفاً طيباً منهم وتبدي تفهماً لمصالحهم[١٥] .

عمدت الحكومة الى تنظيم حركة السلع المستوردة بصورة جذرية ووضعت أسساً جديدة الغاية منها تسهيل استيراد سلع الانتاج وسلع الاستهلاك وحماية الانتاج الوطني ومحاربة التبذير والبذخ توفيراً للأموال اللازمة للبلاد، وأزالت الفوارق بين العملات النادرة والسهلة فيما

يتعلق بالاستيراد، بحيث لم يكن هناك داع للتميز بين مصدر وأخر من مصادر السلع[١٦] .

تأتي مشكلة الاراضي الزراعية في العراق في مقدمة القضايا الحيوية التي كان على الثورة التصدي لمعالجتها، وذلك بحكم واقع المشكلة نفسها قبل أي اعتبار أخر، ففي يوم انتصار الثورة في١٤ تموز كان٩٢% من العاملين في ميدان الزراعة لا يمتلكون أرضاً فيما كان ٢٥% من المالكين يستحوذون على ٩١% من الاراضي الزراعية، تجاوزت مساحة ممتلكات بعضهم ربع مليون دونم، ومن هذا أصبح العراق بأمس الحاجة الى معالجة هذا الخلل الكبير على أساس عادل ومدروس[١٧] .

ان الانتصار الذي حققته ثورة١٤ تموز بتغيير النظام السياسي كان لابد أن يصاحبه تغيير في العلاقات الاجتماعية السابقة في الريف والمدينة، لذا فأن حل مسألة الارض حلاً جذرياً كان المهمة الاولى من مهام الثورة الوطنية التي لا تقبل التأجيل[١٨]، فبالنسبة للواقع الزراعي العراقي كانت الحاجة ملحة الى إصلاح زراعي جذري في اوضاع الريف عامة سواء من حيث الملكية الزراعية أو حالة الفلاحيين المعيشية والاقتصادية والخدمات التي تقدم لهم من صحة وتعليم وغيرها، كل ذلك كان بحاجة الى اصلاح وتغيير فوري لخدمة الفلاحيين، يضاف الى ذلك الكره العميق الذي تولد في نفوس الفلاحيين للإقطاع لكونه سنداً محلياً للنظام الملكي ولاسيما بعد بطش النظام الملكي بالانتفاضات الفلاحية التي حفلت بها اعوام الخمسينات لمصلحة الاقطاعيين[١٩] .

شرعت الحكومة ولأجل ذلك قانون الاصلاح الزراعي رقم(٣٠) في ٣٠ ايلول ١٩٥٨[٢٠] ، وفي اليوم نفسه القى عبد الكريم قاسم رئيس الحكومة خطاباً أعلن فيه عن إصدار القانون[٢١] .

ان الاصلاح الزراعي تغيير يراد به مجموعة من الاجراءات التشريعية والتطبيقية التي تقوم بها السلطات العامة بقصد إحداث تغيرات في حقوق التصرف في الاراضي الزراعية وتحسين طرق استغلالها، بحيث تنتج عن هذه التغيرات غلة زراعية أوفر كمية وأحسن نوعاً، وتوزيع أكثر عدالة في الثروة والدخل الزراعيين وبحيث يؤدي ذلك كله الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لا في مجال الزراعة فحسب وإنما في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الاخرى في البلاد[٢٢] .

كان الاصلاح الزراعي ثورة اجتماعية كبرى تخص أغلبية الشعب العراقي، وكانت له نتائج إيجابية كبيرة فتحت طريقاً واسعاً أمام إجراءات وتغيرات كثيرة في علاقات الانتاج مما لا يمكن نكرانها أو التقليل منها[٢٣] . كان من اولى خصائص التبعية الاقتصادية هو طغيان القطاع النفطي الاجنبي على الاقتصاد المحلي،

واستقلاله استقلالاً يجعله اقرب الى كونه جزءاً متمماً للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولا يرتبط بالاقتصاد المحلي والوطني، إلا عن طريق عوائد النفط، من هنا جاءت الضرورة الوطنية للهيمنة على القطاع النفطي، وتسخيره لتطوير الاقتصاد الوطني تطويراً يجعله يخدم المصلحة المحلية لا مصالح الرأسمال الاجنبي[٢٤] .

دأبت حكومة الثورة على توفير الظروف اللازمة لاستمرار انتاج النفط بل وزيادته، وانه لأحد الشروط الاساسية لاستمرار عجلة الاقتصاد الوطني، وقد بدأ العمل على تطبيق اتفاقية النفط مع الشركات العاملة في العراق نصاً وروحاً لخدمة المصالح الوطنية[٢٥] .

التزمت الحكومة العراقية بسياسة التفاوض مع شركات النفط وعدته الاسلوب الامثل للوصول الى الاهداف المرسومة، لكن الشركات حاولت الالتفاف والمناورة على أية محاولة للمطالبة بالحقوق المشروعة للعراق، فبرهن ذلك ان استمرار المفاوضات التي استمرت لثلاث سنوات دون طائل يبعث على التشكيك في حل قضية النفط في العراق، فقطعت الحكومة العراقية المفاوضات في تشرين الاول ١٩٦١[٢٦]، وبعد مناقشات في مجلس الوزراء أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم(٨٠) لعام ١٩٦١ والقاضي بتعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الاجنبية واسترداد الحقوق المسلوبة[٢٧] .

أما الجانب المالي فقد فرضت الحكومة ضرائب مباشرة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كضريبة التركات والعقار وتعديل قانون الكمارك وضريبة الدخل[٢٨]، كما خففت من الاعباء المالية التي كانت تثقل كاهل الشعب وقدمت التسهيلات المصرفية للتجار والصناعيين العراقيين عن طريق منع الامتيازات المالية التي كانت تتمتع بها الشركات الاجنبية العاملة في العراق، والزام هذه الشركات بجلب رؤوس الاموال لتشغيل اعمالها في العراق[٢٩] ، كما وحققت الحكومة العراقية إنجازاً بإعلان خروجها من الكتلة الاسترلينية في حزيران ١٩٥٩، وكان ذلك بداية لاستقلال العراق النقدي والذي تبعه تقوية غطاء العملة العراقية الذهبي[٣٠]، فقد كان العراق عضو عضو في الكتلة الاسترلينية ، أي ارتباط الدينار العراقي بالجنيه الاسترليني، واعتبار الجنيه اساساً لتبادل العملات، لذا قررت الحكومة الخروج من الكتلة ونقل ارصدة العراق الموجودة في بنك انكلترا الى البنك المركزي العراقي[٣١]، وطبقاً لذلك اصدرت الحكومة قانون العملة العراقية رقم(٩٢) في ٢٧ ايار ١٩٥٩ والذي فك الارتباط بالجنيه الاسترليني[٣٢]، وبهذا خطى العراق خطوة مهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوطيد الاستقلال السياسي[٣٣] .

دأبت الحكومة على الصعيد الصناعي على تشجيع الحركة الصناعية بحماية الصناعات

الوطنية الناشئة من المنافسة الاجنبية[٣٤]، وقررت العمل على إعادة النظر في السياسة الاستشارية التي سارت عليها الحكومات السابقة، لهذا فقد تم إلغاء مجلس الاعمار ووزارة الاعمار حسب قانون السلطة التنفيذية رقم(٧٤) لسنة ١٩٥٩، والذي صدر في الاول من كانون الثاني ١٩٥٩، وتشكيل بدلاً عنها مجلس التخطيط الصناعي ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة ومديرية الاحصاء الصناعي، وقد ركز مجلس التخطيط الاقتصادي على ضرورة تنمية القطاع الصناعي والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية خلافاً لما سارت عليه السياسة السابقة، نظراً لفاعلية الدور الذي يمكن ان يمارسه قطاع الصناعة، وما يحققه من نتائج سريعة في عملية الانماء الاقتصادية[٣٥].

اتبعت الحكومة العراقية ابتداءاً من عام ١٩٥٩ أسلوباً جديداً في عملية التنمية، وذلك باستخدام اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي، من خلال القروض التي قدمتها للعراق[٣٦] ، وهذا ما اكده رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في خطابه مساء يوم ٦ كانون الثاني ١٩٥٩ في ذكرى احتفال تأسيس الجيش اذ قال " **إننا عازمون على القيام بمشاريع اقتصادية وعمرانية كثيرة، وتصنيع البلاد حسب تخطيط منسق، وسيفسح المجال لإظهار النبوغ والكفاءات الفردية واستخدام رؤوس الاموال الوطنية في المشاريع الصناعية .... ان الحكومة عازمة على حماية الاقتصاد والعمل على تطويره وانمائه .....** " [٣٧] .

ثانياً : العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والدعوة لعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني :

كانت العلاقة الرسمية بين العراق والاتحاد السوفيتي في العهد الملكي غير ودية، نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتي في مساندة المفوضية السوفيتية في بغداد للنشاط الشيوعي في العراق، تبع ذلك اعلان رئيس الوزراء نوري السعيد في ١٤ كانون الثاني١٩٥٥ عن انتهاء العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي تمهيداً لعقد حلف بغداد لذا أغلقت الحكومة العراقية مفوضيتها في موسكو في العام نفسه[٣٨] ، فقد كانت علاقات العراق الخارجية مرتبطة بالدول الغربية وبالدرجة الاساس مع بريطانيا التي هيمنت على علاقاته الخارجية وجعلته خاضعاً لها، فمنعته من اقامة علاقات مع الدول الاشتراكية وبالأخص الاتحاد السوفيتي[٣٩] .

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق بالقضاء على الحكم الملكي معلنة تشكيل الجمهورية العراقية ،وموضحة في بيانها الاول سياستها الخارجية التي نصت على التمسك بالوحدة العربية والتعاون مع جميع دول العالم على قدم المساواة[٤٠] ، وما أن نجحت حتى اعلن الاتحاد

السوفيتي اعترافه بالجمهورية العراقية وتأييده للثورة التي وصفها بانها نضال ضد الإمبريالية، وجاء الاعتراف يوم ١٦ تموز١٩٥٨، واعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٤١]، خرجت تظاهرات كبيرة في موسكو تأييداً للثورة العراقية ضد محاولات التدخل الامريكية والبريطانية في شؤون لبنان والعراق الداخلية[٤٢] .

اصدرت الحكومة السوفيتية من خلال وزارة خارجيتها في ١٦تموز١٩٥٨ بياناً بشأن الاحداث في الشرقين الادنى والاوسط، تضمن فقرات مطولة عن البيان الاول لثورة ١٤ تموز في العراق، وبالأخص الفقرات التي تتعلق بالسياسة الخارجية، وكان لذلك البيان وقع جيد في تلك الظروف، وقد وقف الاتحاد السوفيتي مؤيداً للعراق خلال مناقشات مجلس الامن في ١٦ تموز، وفضح مندوبه دوافع الانزالين الامريكي والبريطاني في لبنان والاردن، وأكد إن الاتحاد السوفيتي لا يسعه أن يقف مكتوف الايدي ازاء أحدث تشكل تهديداً خطيراً في منطقة قريبة من حدوده، وهو يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير التي قد تمليها مصلحة صيانة السلم والأمن [٤٣] .

قررت الحكومة العراقية بالنظر لموقف الاتحاد السوفيتي الودي من شعب الجمهورية العراقية، وتأكيد رئيس حكومة الاتحاد السوفيتي أحترامه لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، واعلانه الاعتراف بالجمهورية العراقية، إعادة التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي فوراً، وأبلغ ذلك رسمياً من خلال قرار مجلس الوزراء في ١٧ تموز١٩٥٨[٤٤]، وأرسل رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم برقية بهذا المعنى الى خروتشوف(Khrushchev) معرباً فيها عن أمله في أن تكون هذه الخطوة وسيلة لتنمية العلاقات الودية بين البلدين، وترحيب الحكومة العراقية بقدوم ممثل الاتحاد السوفيتي بأقرب وقت ممكن[٤٥] .

كرر الاتحاد السوفيتي بيانه في ١٨ تموز١٩٥٨، حذر فيه الولايات المتحدة وبريطانيا من التدخل في العراق، كما وجه رئيس الوزراء السوفيتي رسالة الى رؤساء الدول الكبرى في ١٩ تموز أكد فيها ، ان التدخل المسلح قد يعود بعواقب خطيرة للغاية، وبسبب ردود فعل ليس من المحتمل دفعها[٤٦] ، كما عزز من مواقفه تجاه العراق من خلال سرعة تعيينه لسفيره في العراق، وهو كريكوري زايتسيف(Gregory Zaitsev)، والذي وصل الى بغداد في ٤ آب من العام نفسه، برفقة ١٤ شخصاً من الدبلوماسيين والمساعدين، وكان كريكوري قد سبق له العمل في العراق بوصفه قنصلاً ١٩٤٤-١٩٤٨، وقد عقد حال وصوله مؤتمراً صحفياً عبر فيه عن سروره لعودته الى العراق

معرباً عن تحيات الشعب السوفيتي الى الشعب العراقي، مشيراً الى ان المستقبل سيشهد تطوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين[٤٧] ، وبالمقابل عينت الحكومة العراقية عبد الوهاب محمود سفيراً لها في موسكو، وقدم أوراق اعتماده في ٢٨ كانون الاول ١٩٥٨ كأول سفير لجمهورية العراق[٤٨] .

الانفتاح على الاتحاد السوفيتي وبداية التوجه لعقد اتفاقيات التعاون :

خول مجلس الوزراء وزير الاقتصاد ابراهيم كبة في ٢٨ ايلول١٩٥٨ بعقد اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي، لتكون أول اتفاق تعاون بين العراق والاتحاد السوفيتي، تم التوقيع عليها في بغداد في ١١ تشرين الاول١٩٥٨، وقد اقيم احتفال بهذه المناسبة القى فيه ابراهيم كبة كلمة أكد فيها على العلاقات العراقية السوفيتية القائمة على المساواة والمنافع المتبادلة، تضمنت الاتفاقية احد عشر مادة، ثم ألحق بها جدولاً بالسلع المعدة للتصدير لكلا الجانبين، مع برتكول خاص بالوضعية القانونية للممثلية التجارية لاتحاد الجمهوريات السوفيتية لدى الجمهورية العراقية، وقد صادق مجلس السيادة ومجلس الوزراء على قانون الاتفاقية بموجب قانون رقم(٥٧) لسنة ١٩٥٨[٤٩] .

شهدت الأشهر الاولى للثورة تبادل الزيارات الرسمية للوفود بين البلدين، مما مهد الطريق لتعاون أكبر في المستقبل، فبعد توقيع الاتفاقية التجارية، وافق مجلس الوزراء وفي اليوم نفسه على زيارة وفداً من مجلس أمانة بغداد الى موسكو برئاسة الزعيم عبد الحميد حسن امين العاصمة[٥٠] .

لتعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين وافق مجلس الوزراء العراقي على ايفاد اربعة ضباط ركن الى موسكو في مهمة رسمية برئاسة الزعيم الركن محمود شكري وبرفقته عقيد الجو الركن جلال الاوقاتي والعقيد الركن طه الشيخ احمد والمقدم الركن محمد مجيد، وحدد مدة الايفاد من ٣- ٣١ تشرين الاول ١٩٥٨، وقد طلب الوفد العراقي تزويد الجيش بكل صنوف الاسلحة السوفيتية، وقابل الوفد خروتشوف ووزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان ومعاونيه، وقد زار معظم المدن والمعاهد العسكرية، وعلى أثر ذلك وصل وفد عسكري سوفيتي الى بغداد في ٤ تشرين الثاني من العام نفسه، برئاسة رئيس اركان الجيش السوفيتي، ووقعت اتفاقية عسكرية بين الجانبين في ٩ تشرين الثاني وبحضور رئيس مجلس السيادة العراقي واعضاءه، فضلاً عن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء[٥١] .

دعت الحكومة السوفيتية وعلى الصعيد الثقافي بين البلدين، ثلاثة من علماء الاسلام في العراق، لزيارة الاماكن والمناطق الاسلامية في الاتحاد السوفيتي، لمدة ثلاثة أسابيع، فوافق مجلس

الوزراء على ايفاد كل من القاضي عبد الواحد الانصاري وكمال الدين الطائي والشيخ محمد عمر القرداغي خطيب الجامع الكبير في السليمانية لهذا الغرض[٥٢] .

أخذت العلاقات العراقية السوفيتية تتوثق اكثر، ففي ٢٨ تشرين الاول١٩٥٨ وبدعوة من الاتحاد السوفيتي، غادر وفد من المثقفين العراقيين الى موسكو، وقد تألف الوفد من خمسة عشر عضواً، استغرقت زيارتهم ثلاثة أسابيع، وبعد عودتهم قام بعض اعضاء الوفد بإلقاء المحاضرات على الجمهور العراقي، تحدثوا فيها عن انطباعاتهم، ونشر بعضهم مشاهداته في الصحف العراقية[٥٣]، وعلى الصعيد نفسه وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٢ كانون الاول من العام نفسه على استضافة خمسة معلمين من الاتحاد السوفيتي لمدة ثلاثة اسابيع بدعوة من وزارة التربية والتعليم، وبالمقابل أوفدت الوزارة نفسها خمسة معلمين ومدرسين الى الاتحاد السوفيتي للمدة نفسها، قدم الوفد خلالها هدايا الى بعض الجهات المسؤولة عن التربية في الاتحاد السوفيتي، تعضيداً للروابط الثقافية[٥٤] .

وفي الجانب الزراعي ومن أجل وضع تخطيط رئيس للإصلاح الزراعي وتنسيق أعمال الاجهزة الفنية المختلفة مع أعمال الاصلاح الزراعي، طلبت الهيئة العليا للإصلاح الزراعي في العراق من حكومة الاتحاد السوفيتي، استقدام ثلاثة خبراء في طرق الارواء الحقلية ومثلهم في المبازل الحقلية، وأثنان في الارشاد الزراعي ومثلهم في مسح وتصنيف التربة، وخبير واحد لكل من اختصاصات المكائن الزراعية وادارة المزارع والتوزيع والاقتصاد الزراعي، وكذلك وجهت وزارة الصحة العراقية دعوة الى نائب وزير الصحة السوفيتي لزيارة بغداد والتباحث معه في الشؤون الصحية[٥٥] .

أدرك البلدان(الاتحاد السوفيتي والعراق) الاهمية الكبيرة التي يشكلها كل للاخر، فمن جانبه ادرك الاتحاد السوفيتي اهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة للمصالح السوفيتية في منطقة يشكل التصارع الدولي فيها أهم سماتها، وادرك العراق على ضرورة التخلص من التبعية الغربية التي ربط العراق مصيره بها منذ وقت طويل[٥٦] .

كان الكثير من اصحاب القرار في حكومة الثورة يرون ان التعاون الاقتصادي والفني مع دول المعسكر الاشتراكي هي الضمانة الاكيدة التي تمكنهم من تحرير العراق من التبعية الاقتصادية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، بصورة تؤمن مصلحة البلاد، وكانت تجارب البلاد الاخرى التي تحررت من السيطرة الاجنبية حديثاً، مثل الهند ومصر وافغانستان وإندونيسيا، ماثلة أمام أنظار قادة الثورة، اذ بادرت هذه الاقطار الى فك ارتباطها بالغرب، وعقدت عدة

اتفاقيات مع أقطار المعسكر الاشتراكي، وخاصة الاتحاد السوفيتي[٥٧] .

أدركت القوى الوطنية ان التخلف الاقتصادي يمثل الركيزة الاساسية للتبعية الاقتصادية، فضلاً عن ترسيخه للتخلف الاجتماعي، فطالبت منذ الايام الاولى للثورة بتشجيع الصناعة الوطنية، واستخدام كل الامكانات الداخلية، سواء بمضاعفة الاستثمارات الحكومية، ام في تشجيع الرأسمال الوطني، والافادة من الامكانات الخارجية التي يوفرها الاتحاد السوفيتي، وبهذا اتبعت حكومة الثورة انسجاماً مع هذه المطالب ثلاث وسائل لتطوير القطاع الصناعي، وهي:

١. عقد الاتفاقية الفنية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي.

٢. زيادة نسبة الاستثمارات الحكومية في الصناعة .

٣. تشجيع القطاع الصناعي الخاص [٥٨] .

ثالثاً: اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني (أسبابها، أهميتها، موقف الاحزاب والصحافة العراقية منها):

أجمعت الآراء التي طرحت في غضون الأشهر الأولى من عمر النظام الجمهوري على ضرورة عدم الاعتماد على الشركات الغربية في اعمار البلاد وتطويرها، وكانت فكرة التغيير تسيطر على الجميع، باعتبارها واجباً من واجبات الثورة، كما كان العديد من أصحاب الرأي والقرار يعدون التعاون الاقتصادي والفني مع المعسكر الاشتراكي عموماً والاتحاد السوفيتي خصوصاً الضمان لتحقيق التنمية الوطنية بأتجاه تحقيق الاستقلال الاقتصادي[٥٩] .بدأت الخطوات الاولى لعقد الاتفاقية، عندما سافر ابراهيم كبة وزير الاقتصاد على رأس وفد الى دمشق والقاهرة في أوائل ايلول ١٩٥٨، لدراسة مشاريع التخطيط والتنمية في الجمهورية العربية المتحدة، ولاحظ الدور الذي أدته الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد الوطني، وقد أكد جميع المسؤولين في الجمهورية العربية حقيقة ذلك الامر، فحمل معه في العودة نسخاً من عشرات الاتفاقيات في هذا الصدد[٦٠] . رفع ابراهيم كبة بعد عودته من القاهرة مذكرة الى مجلس الوزراء، في ١٦ أيلول١٩٥٨، تناول فيها فكرة عقد اتفاقية اقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، وأقترح تشكيل لجنة تضم خبراء من مجلس الاعمار ووزارة الاشغال والمواصلات ومديريتي الصناعة العامة وشؤون النفط العامة، لتحديد المشاريع الضرورية التي يلزم تنفيذها على المدى القصير كي يتسنى مفاتحة الجانب السوفيتي بصددها[٦١] ،وبعد المداولة وافق مجلس الوزراء على الفكرة، وقرر تشكيل لجنة لهذا الغرض، وبعد شهرين من العمل المتواصل، وضعت اللجنة تقريرها المفصل عن اعمالها، والذي أقره ووافق عليه مجلس الوزراء في ٢٢ تشرين الثاني

من العام نفسه، وخول ابراهيم كبة بمفاتحة الجانب السوفيتي بشأن تنفيذ المشاريع المقترحة[٦٢] .

اتصلت وزارة الاقتصاد بالسفارة السوفيتية ببغداد، وعلى أثره حصل اتفاق على استقدام وفد اقتصادي وفني من الاتحاد السوفيتي لدراسة مشاكل الاعمار الاقتصادي في العراق، وتحديد مدى امكانية مساعدة الاتحاد السوفيتي على تشييد المشاريع الانتاجية الكبرى فيه[٦٣] .

بناءاً على طلب الحكومة العراقية حضر في ٨ كانون الثاني١٩٥٩، وفد اقتصادي وفني سوفيتي كبير يرأسه مالتين(Maltin)، نائب رئيس لجنة الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية في الاتحاد السوفيتي، وضم الوفد خبراء في جميع الحقول المهمة التي تخص الاعمار الاقتصادي في العراق، وذلك لبحث امكانية عقد اتفاقية بشأن تقديم المساعدات السوفيتية للعراق، وجرت مباحثات مطولة بين الجانبين، إذ تم تقسيم الاعمال على ست لجان مختلفة بين خبراء الجانبين، لدراسة المشاريع المطلوبة في جميع قطاعات الاقتصاد العراقي[٦٤] .

وضع وزير الاقتصاد ابراهيم كبة، بعد انتهاء اعمال اللجان الفرعية وتقديمها للتقارير، وبمساعدة محمد حديد وزير المالية ومشورة ممثل البنك المركزي، مسودة الاتفاقية في بغداد، ووضعت من حيث الاساس على نفس أسس الاتفاقيات المماثلة المعقودة بين الاتحاد السوفيتي والدول المتحررة، وخاصة الاتفاقيات المصرية والسورية والإندونيسية والهندية، وقد عرضت على مجلس الوزراء فوافق عليها بالإجماع، بما في ذلك الوزراء القوميين ايضاً[٦٥] .

تم الاعلان عن الاتفاق الأولي حول الموضوع من قبل الحكومتين في مساء يوم ٧ شباط ١٩٥٩، وأُذيعت من راديو بغداد، وتم تأجيل البت في الاتفاقية الى مفاوضات تعقد في موسكو بين الجانبين[٦٦]، من أجل متابعة الدراسات وتحديد المشاريع وتقرير مبلغ القرض، والاتفاق على الصيغة النهائية للاتفاقية والتوقيع عليها، فأقترح وزير الاقتصاد على مجلس الوزراء في ١٠ شباط تعيين الوفد العراقي الذي سيقوم بذلك في موسكو، وأرتأى أن يتكون من وزراء المالية والاعمار والاقتصاد، ومعظم الخبراء العراقيين الذين شاركوا في المفاوضات التي جرت في بغداد، فوافق مجلس الوزراء على الاقتراح، وأوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بتنفيذ ذلك[٦٧] .

كان من المفترض أن يكون وزير المالية محمد حديد على رأس الوفد، إلا إن ظروف الوضع السياسي جعل من المتعذر ذهاب محمد حديد، وبذلك ترأس الوفد ابراهيم كبة ومعه طلعت الشيباني وزير الاعمار، ومحمد الشواف وزير

الصحة، وعدد من كبار الموظفين في الوزارات ذات العلاقة بالمشاريع التي تضمنتها الاتفاقية[٦٨] .

وصل الوفد العراقي الى موسكو في ٢٥ شباط ١٩٥٩، وكان خروتشوف قد اعلن في وقت سابق عن قرب وصول الوفد العراقي، وعبر عن ترحيبه به، اذ أعلن" **إن علاقتنا مع العراق جيدة وإننا سنرحب بوفد عراقي الى موسكو خلال الايام القليلة القادمة**" وأضاف " **أنه يقدم الدعم لأولئك الذين يناضلون من أجل التحرر من الاضطهاد**" [٦٩] .

زار الوفد العراقي عدد من المنشئات الاقتصادية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي، ثم بدأ المفاوضات يوم ٧ آذار مع كبار أعضاء الروابط الاقتصادية في مجلس الوزراء السوفيتي، وكذلك جرت محادثات عدة مع رئيس الوزراء خروتشوف، أفضت الى رغبة الطرفين بالتعاون والصداقة على أساس الاحترام المتبادل[٧٠].

تم توقيع الاتفاق النهائي للاتفاقية بعد مباحثات ومفاوضات ناجحة يوم ١٦ آذار ١٩٥٩، بأحتفال كبير في الكرملين، أقيم على شرف الوفد العراقي، وقد حضره خروتشوف وألقى فيه كلمة اشاد فيها بثورة العراق واستعداد الاتحاد السوفيتي لمساعدة العراق، وأكد بأن المساعدة مساعدة ودية ونزيهة غير مشروطة بشروط سياسية او عسكرية، وأعرب عن اعجابه بالجمهورية العراقية وما تحققه من تقدم بالنسبة للبلدان المجاورة في الشرق العربي، معرباً عن أمله ان تكون الاتفاقية عوناً للعراق في تحقيق الاهداف[٧١] .

رد ابراهيم كبة رئيس الوفد العراقي بكلمة على خطاب خروتشوف، عبر فيها عن شكره لحسن الاستقبال والضيافة، وأشاد بمواقف الاتحاد السوفيتي في قضية السلام والتعايش السلمي، كما أشاد بالعلاقات السوفيتية العراقية والموقف السوفيتي بالاعتراف المبكر بالجمهورية العراقية[٧٢] .

عقد ابراهيم كبة بعد عودته الى العراق، مؤتمراً صحفياً في ديوان وزارته يوم ١٩ آذار، أشاد فيه بالاتفاقية، وشرح المميزات الكبرى التي جاء بها، وقال ان المساعدة السوفيتية ستمكن العراق من تنفيذ نحو خمسة وعشرين مشروعاً اقتصادياً، وستساعد الاتفاقية على أرساء قاعدة الاقتصاد الوطني السليم [٧٣] .

صادق مجلس الوزراء على الاتفاقية في يوم ٢٣ آذار من العام نفسه، وعُدت نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية في ٢٩ آذار ١٩٥٩، تكونت الاتفاقية من مقدمة واثنتي عشر مادة وملحقين، جاء في المقدمة تأكيداً على مبدأ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام التام للسيادة والكرامة الوطنية لكلا البلدين[٧٤].

أما أهم ما جاء في الاتفاقية فكان كالآتي: نصت المادة الاولى استعداد الاتحاد السوفيتي للتعاون مع العراق في حقول التعدين والصناعة الكيمائية، وبناء المكائن وصناعات اللوازم والعدد الكهربائية، والنسيج والمواد الغذائية والدوائية ووسائل النقل والمواصلات والزراعة والري واستصلاح الاراضي، وكذلك في أعمال المسوح الاستكشافية الجيولوجية عن المعادن.

فيما نصت المادة الثانية قيام المؤسسات السوفيتية بالتعاون مع المؤسسات العراقية بإجراء المسوح الاستكشافية الجيولوجية والتصاميم والبحوث والتحريات، وتجهيز المعدات والمكائن، مع المجموعة القياسية للأدوات الاحتياطية، وكذلك تجهيز أنواع معينة من المواد غير الموجودة في العراق لأنشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال، وكذلك تقديم المساعدة الفنية في اختيار مواقع المنشئات وجمع المعلومات الاولية للتصاميم، وفي نصب الاجهزة وتركيبها، وتقديم المساعدة في تدريب الخبراء العراقيين للعمل في المشاريع التي تُؤسس، وذلك بإيفاد الاختصاصيين السوفيت الى العراق، وكذلك قبول العراقيين في الاتحاد السوفيتي لغرض التدريب الفني والمهني .

ألزمت المادة الثالثة المؤسسات السوفيتية بتسليم الخرائط والمواصفات الخاصة بالعمليات الفنية الضرورية لتهيئة ما يلزم لإنتاج المواد المطلوبة في المشاريع المؤُسسة ودون مقابل سوى سد النفقات القليلة التي تقتضيها إعداد هذه الوثائق وتسليمها .

أوصت المادة الرابعة ان تقوم المؤسسات العراقية ذات الشأن بتزويد المؤسسات السوفيتية بجميع المعلومات الاولية اللازمة لتصميم المشاريع المدرجة في الملحق رقم(١)، أما مواصفات التصميم فيتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

أكدت المادة الخامسة أن يقدم الاتحاد السوفيتي الى حكومة العراق قرضاً بمبلغ قدره(٥٥٠ مليون روبل)، الروبل يعادل(٠،٢٢٢١٦٨)غرام من الذهب الخالص، لغرض تسديد تكاليف المشاريع، بفائدة سنوية مقدارها(٢,٥%)، على أن يستفاد من هذا المبلغ خلال سبع سنوات، اعتباراً من نفاذ هذه الاتفاقية، ويستخدم القرض للصرف على المسوح الاستكشافية والتصاميم والبحوث والتحريات، وكذلك على المعدات والمكائن اللازمة لأنشاء المشاريع ولتنفيذ الاعمال وللنفقات التي يتطلبها سفر خبراء السوفيت الى العراق ذهاباً واياباً لإسداء المساعدة الفنية، ولتسديد النفقات لتدريب العراقيين مهنياً وفنياً، ولنفقات اعداد وتسليم الوثائق الفنية المطلوبة، واذا قلت النفقات اللازمة لأعمال المسوح والتصاميم والبحوث والتحريات وتجهيز المعدات عن مبلغ القرض، فينفق على إقامة مشاريع إضافية على حساب المبلغ

المتبقي، أما اذا زادت نفقات الخدمات المقدمة على مبلغ القرض فيسد المبلغ الزائد من قبل الجانب العراقي عن طريق تسليم بضائع عراقية للاتحاد السوفيتي بموجب شروط الاتفاق التجاري النافذ بينهما.

نصت المادة السادسة بأن تسدد الحكومة العراقية مبلغ القرض باثنتي عشر قسطاً متساوياً، على أن يستحق القسط الاول بعد سنة واحدة من انتهاء الاتحاد السوفيتي من تسليم جميع المعدات المنصوص عليها في العقود الخاصة بهذا المشروع .

أما عن تسديد القرض فقد نصت المادة السابعة يسدد المبلغ من قبل حكومة العراق بالدينار العراقي الذي يعادل(٢،٤٨٨٨٢٨) غرام من الذهب، في حساب خاص يفتحه البنك العراقي باسم الاتحاد السوفيتي، ويجري تحويل الروبلات الى دنانير على أساس مقدار الذهب لكل منهما يوم التسديد، ويمكن استخدام المبالغ في هذا الحساب لشراء البضائع العراقية[٧٥] .

استهدفت الاتفاقية بناء خمسة وعشرين مشروعاً صناعياً وزراعياً خفيفاً وثقيلاً، وتضمنت ملحقين تضمنا تفصيلات المشاريع التي يقوم بتنفيذها الجانب السوفيتي، وملحق خاص بمراكز التدريب[٧٦] .

تضمن الملحق الاول خمسة وعشرين مشروعاً، وهي معمل الفولاذ من انقاض الحديد، ومعمل الاسمدة النيتروجينية ومعمل الكبريت وحامض الكبريتيك، ومعمل المواد المضادة للحياة والمستحضرات الصيدلانية، معمل انتاج المكائن والمعدات الزراعية ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية ومعمل المصابيح الكهربائية، ومحطة اذاعة تشمل اربع مرسلات، ومعمل الزجاج بسعة (٨٣)طن من الزجاج، ومعامل المنسوجات القطنية والصوفية، ومعمل لصنع الجوارب القصيرة، معمل خياطة، ومعمل للأعمال الجيولوجية، ومركز لتصليح الاجهزة الجيولوجية، وسايلوان كونكريتيان، ومعمل التعليب، ومساعد فنية لتأسيس خمس مزارع حكومية للبنجر والقطن والرز، ومساعد فنية لتأسيس اربع محطات لتأجير التركتورات لخدمة مزارع الفلاحين، ومشروع بزل اراضي في جنوب العراق لمساحة ١،٥ مليون هكتار، ومشروع لاستغلال مياه حوض دجلة للري والملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية، ومشروع لاستغلال مياه نهر الفرات، ومشروع لتحسين الملاحة النهرية، وخط سكة حديد بغداد– البصرة، ومشروع خط سكة حديد كركوك – السليمانية.

أما الملحق الثاني فقد تضمن تقديم المعونة الفنية وتسليم المعدات والتجهيزات في المشاريع المقترحة في الملحق الاول، وكذلك تضمن بناء معمل البلاستك ومعمل لبناء وتصليح السفن النهرية، وورشة تجميع عربات القطار في

المعمل المركزية لسكك الحديد، ومعمل الصودا الكاوية بالتحليل الكهربائي[٧٧] .

أسباب عقد الاتفاقية :

هناك أسباب اسباب عدة دفعت الحكومة العراقية الى عقد هذه الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، وقد حددها وزير الاقتصاد ابراهيم كبة بالآتي :

١. التجارب السابقة مع أسلوب المناقصات العالمية والشركات الاستشارية في عهد مجلس الاعمار (في العهد الملكي)، والكوارث التي نتجت عنها .

٢. الاصطدام مع تلك الشركات في الايام الاولى للثورة واكتشاف مخالفات خطيرة في اعمالها.

٣. الحملة التي تعرضت لها الجمهورية على أثر إلغاء مجلس الاعمار .

٤. وهمية المنافسة بين الشركات والاحتكارات الغربية، بسبب وحدة النظام الرأسمالي .

٥. نجاح أسلوب الاتفاقيات الثنائية في إلغاء التبعية وضمان الاستقلال الاقتصادي .

٦. ضرورة خلق نواة للتخطيط الاقتصادي .

٧. عدم استعداد الغرب على إعطاء قروض تكنيكية، لأن اسلوبهم هو القروض النقدية الرأسمالية المخلة بالسيادة .

٨. عدم استعداد الدول الغربية للالتزامات الحكومية التعاقدية، بسبب سياستها الحرة .

٩. القيم بالتنمية الاقتصادية دون ارهاق موارد النفط .

١٠. خلق الكوادر التكنيكية لمجموع الاقتصاد العراقي بقطاعية العام والخاص .

١١. تعزيز موقع العراق حتى في علاقاته مع الشركات الغربية والدول الرأسمالية[٧٨] .

وقد حدد الدكتور محمد سلمان حسن، أحد اعضاء الوفد المفاوض في الاتفاقية سبب أخر، وهو ان اللجنة الوزارية للأعمار التي شُكلت بعد الثورة، اكتشفت الغبن الذي لحق بالعراق من اسلوب الشركات الغربية، فيما يخص تمويلها للمشاريع، إذ كانت تستند الى الاقتراض من البنوك العراقية دون جلبها لأي رأسمال لأغراض إنشاء المشاريع[٧٩] .

أهمية الاتفاقية :

ان اهمية هذه الاتفاقية ناشئة من المشاريع التي تضمنتها، والتي تعمل على خلق القاعدة الاقتصادية المتينة للبناء الصناعي الجديد، وكانت الخطوة الاولى نحو اتفاقيات أخرى عُقدت مع الدول الاشتراكية، وهي اتفاقيات مبنية على أساس التعاون والمنافع المتبادلة[٨٠]، وكان للاتفاقية الاثر الكبير في تطوير وإنعاش اقتصاديات العراق، سواء أكان ذلك في تجارة الاستيراد والتصدير، أم في مجالات التصنيع، وتبادل المعونة العلمية والفنية[٨١] .

تُعد الاتفاقية من أهم الانجازات في تاريخ العراق الاقتصادي، إذ استندت في جوهرها على تثبيت وتوسيع القطاع العام، لتمكينه من القيام بدوره القيادي للاقتصاد، ووضعت مشروعات الاتفاقية على أساس تركيب نموذجي لاقتصاد وطني متحرر، إذ ركزت الاتفاقية على الصناعة بحيث احتلت ٨٠% من مشروع الاتفاقية، كما ربطت بين الثورتين الصناعية والزراعية، وكما يبدو في معامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة النيتروجينية ومحطات الجرارات[٨٢].

تضمنت الاتفاقية مميزات إيجابية، فهي لا تقتصر على تقديم العون المادي بفائدة منخفضة بل أمتدت الى الاستفادة من الخبرة الفنية، وهي الأهم في مجال إنشاء المشاريع الاقتصادية، فضلاً عن تأهيل العراقيين ليتمكنوا من إدارة تلك المشاريع بأنفسهم، اضافة الى ما وفرته هذه الاتفاقية من مسوحات جيولوجية للكشف عن المعادن والثروات المطمورة، وكذلك أفادت في فتح سوق خارجية لتسويق البضائع العراقية، وهذا ما نصت عليه المادة السابعة والمادة الثانية عشر، عن أمكانية تسديد القرض بواسطة شراء الاتحاد السوفيتي للبضائع العراقية[٨٣] .

تميزت الاتفاقية بخصائص عدة يمكن إجمالها بالآتي :

١. أنها تمثل تعاوناً اقتصادياً غير مشروط، وينسجم تماماً مع السيادة الكاملة .

٢. أنها تأخذ شكل قرض طويل الامد من حيث مدة الاستفادة منه ومن حيث مدة استرداده، وبسعر فائدة منخفض جداً .

٣. أنها تهدف الى تقوية القطاع الاقتصادي الحكومي، بوصفه الركيزة الاساسية للاستقلال الوطني .

٤. أنها تعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاساسية في الميدانين الصناعي والزراعي، التي أهملها الرأسمال الاجنبي الاستعماري.

٥. أنها تمثل العون الخارجي المطلوب لتطوير المرافق الاقتصادية المحلية دون أن ينافسها .

٦. أنها تعمل على توفير الشروط اللازمة لأن تقوم الاقطار المتخلفة بتدريب ابنائها ليكونوا عمالاً ماهرين وخبراء فنيين، لكي تقوم هذه الاقطار بنفسها ببناء المشاريع بصورة مستقلة وبوقت أسرع[٨٤] .

كانت لتوقيع الاتفاقية انعكاسه ونتائجه على العراق الجديد بعد الثورة، فقد عملت الاتفاقية على تحويل تجارة العراق تدريجياً من الاسواق التي فرضها الاستعمار الى أسواق جديدة للمنتجات العراقية وخاصة التمور والحبوب، وكذلك المواد التي يستوردها العراق من الخارج، وان هذا التوسع في قطاع التجارة سيؤدي الى زيادة في الانتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي يؤدي

الى تقلص العجز في الميزان التجاري العراقي(٨٥) .

ضمنت هذه الاتفاقية كرامة وسيادة واستقلال العراق، فكانت تعبيراً حقيقياً عن سيادة العراق، وحريته في التعامل مع الدول الكبرى على قدم المساواة لأول مرة(٨٦) .

شهد الاقتصاد العراقي وبالأخص القطاع الصناعي تقدماً ربما يفوق التقدم الذي حصل في القطاعات الاقتصادية الاخرى، بعد عقد الاتفاقية، والتي كان لها الاثر الكبير في بناء معامل مهمة وضرورية(٨٧) ، وشهد ايضاً زيادة في الخبرات العلمية والفنية، وكذلك زيادة في عدد العمال الماهرين(٨٨) .

دفع توقيع الاتفاقية الى عودة العلاقات القوية والواسعة مع الاتحاد السوفيتي، بعد ان كانت مقطوعة ولمدة طويلة في العهد الملكي(٨٩) .

موقف الأحزاب والصحافة العراقية من توقيع الاتفاقية :

كان للاتفاق بين العراق والاتحاد السوفيتي صدى عميق لدى توقيعه، فقد ظهرت أصوات مؤيدة وأخرى رافضة للاتفاقية، فقد انبرت صحيفة الاهالي لتقول " **إن المساعدة غير المشروطة من البلدان الاشتراكية قد حررت العراق من تبعية الماضي للغرب في كل ميادين التنمية والاعمار** " (٩٠) .

اكدت الصحيفة نفسها في عددها الصادر في ٢١ تموز ١٩٦٠ بمقال لها " **أنه بغض النظر عن الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفيتي لتقديم هذا القرض، سواء كانت لكسب ود العراق أو لمنافسة المعسكر الاخر، او بغض النظر عن امكانية العراق للاكتفاء بموارده الخاصة .... بغض النظر عن كل ذلك، فقد كانت الصفقة في صالح العراق، ان إستغلت بالشكل الصحيح ونُفذت بروح الود والتعاون** " (٩١) .

نشرت صحيفة الزمان بمناسبة عقد الاتفاقية في عددها الصادر في ٢٣ تموز ١٩٥٩ مقالاً افتتاحياً أكدت فيه " **ان الدول الاشتراكية تمد يد العون للشعوب المتخلفة بهدف إنهاضها وتقدمها ورفع مستواها المعاشي**"(٩٢) ، وفي عدد اخر لها نشرت في صفحتها(التجارة – الصناعة والمال) مقالاً افتتاحياً بعنوان الاتفاقية الاقتصادية بين العراق والاتحاد السوفيتي نصر جديد تحققه الجمهورية العراقية(٩٣) .

كما بينت صحيفة الرأي العام رأيها بالاتفاقية في تعليق لها نشرته بمناسبة سفر الوفد العراقي الى موسكو " **من هنا فأن من شأن الاتفاقية أن تضيف قوة جديدة الى قوة العراق، وان الخير منشود منها** "(٩٤) ، وفي عدد اخر لها اعربت عن شكرها للاتحاد السوفيتي في مقالها الافتتاحي(الف تحية للاتحاد السوفيتي)، فتحدثت عن الاثر الاقتصادي للاتفاقية بالنسبة

للعراق فقالت "**ان الاتفاقية العراقية السوفيتية تجئ والدول الاستعمارية تشد خناقها على العراق الجديد اقتصادياً.... وفي مثل هذا الوقت يمد الاتحاد السوفيتي يده الكريمة بالاتفاقية الجديدة**" [٩٥] .

رحبت صحيفة اتحاد الشعب بالاتفاقية، وكتبت في عددها الصادر في ١٧ اذار١٩٥٩" **لقد برهن الاتحاد السوفيتي مجدداً على صداقته النزيهة المخلصة للشعب العراقي ... لقد ساهمت الاتفاقية في توطيد أسس الصداقة العراقية السوفيتية ... ان الاتفاقية أعطت المثال الاعلى في العلاقات الدولية النزيهة التي تقوم على مبدأ الصداقة الحقة والمخلصة والاحترام المتبادل** "[٩٦] ،وكرست الصحيفة سلسلة من مقالاتها الافتتاحية تأييداً للاتفاقية .

كتبت صحيفة طريق الشعب في الذكرى الثالثة لتوقيع الاتفاقية مقالاً بعنوان "**لتتوطد الصداقة السوفيتية العراقية ضمانة صيانة استقلالنا وتطور اقتصادنا**" أوضحت فيه المساعدات الاقتصادية الضخمة التي تقدمها الحكومة السوفيتية للعراق دون قيد او شرط[٩٧] .

اشادت صحيفة الثورة بالاتفاقية عبر مقالها الافتتاحي(الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي)، اوضحت فيه اهمية الاتفاقية بالنسبة للشعب العراقي، كذلك ايدت صحيفة الاخبار الاتفاقية ورحبت بعودة الوفد عبر مقالها الافتتاحي (عودة وفدنا الظافر من موسكو)، كما نشرت عدة مقالات مؤيدة للاتفاقية وعلى شكل حلقات، من جهة اخرى نشرت صحيفة (نداء الاهالي) التي كانت تصدر من البصرة ومعبره عن الوطنيين الديمقراطيين، مقالاً افتتاحياً أشادت فيه بالاتفاقية لمراعاتها احتياجات الشعب العراقي[٩٨] .

فيما انبرت صحيفة الحرية التي كانت من اشد الصحف نقداً للاتفاقية، واقترحت تجميد الاتفاقية واختزال محورها الرئيس، وطالبت بتحويلها الى اتفاقية قرض من قبل الاتحاد السوفيتي الى العراق، ويترك الجانب العراقي حرية اختيار نوعية المشاريع التي يرغب بها[٩٩] .

أما الاحزاب العراقية، فقد كانت الحزب الشيوعي اول المرحبين بالاتفاقية ودعا الى تقوية اواصر الصداقة وتعزيز العلاقة الاقتصادية بين الجانبين[١٠٠]، ولم يختلف موقف الحزب الوطني الديمقراطي الذي سلك بعد الثورة منهجاً معتدلاً غير مساوم، فقد أيد الاتفاقية مع بعض الملاحظات الفنية عليها[١٠١] .

اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي موقفاً مؤيداً للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، وقد أيد الاتفاقية من حيث المبدأ، الا انه أنتقدها من الجانب الفني والمالي[١٠٢]، وقد أكد في مؤتمره القطري الثامن على اهميتها في توسيع القاعدة الصناعية في العراق[١٠٣] .

أيد حزب الاستقلال الاتفاقية كذلك من حيث المبدأ، الا انه كانت له اعتراضات على نصوص المسائل الفنية والفنيين الذي أُرسلوا الى العراق ولم يكونوا بالمستوى المطلوب من ناحية الكفاءة الفنية، كما ان المعدات التكنولوجية التي ارسلت لا تفي بالغرض(١٠٤) .

أما الحزب الوطني التقدمي فقد أيد الاتفاقية، وعدها أحد الاسباب التي تؤدي الى تطوير الاقتصاد الوطني، وعبرت عن حرية الطرفين المتعاقدين في هذا الشأن، دون ان يكون في هذه الاتفاقية ما يخل بالسيادة الكاملة(١٠٥).

تعرضت الاتفاقية الى النقد من رجال العهد الملكي، اذ عدت بأنها أخطر اتفاقية عقدت لأنها وضعت العراق وموارده تحت تصرف الحكومة السوفيتية(١٠٦)، وهذا ما ذكره خليل كنه(الوزير السابق ورئيس مجلس النواب في العهد الملكي) في كتابه (العراق امسه وغده)(١٠٧)، فيما دافع الدكتور محمد سلمان حسن العضو المفاوض في الاتفاقية عنها اذ يذكر "**ان الضجة المفتعلة ضد اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني، تستهدف الدفاع عن مصالح الشركات الاحتكارية والدفاع عن جهاز مجلس الاعمار السابق، وتستهدف الطعن في الاجهزة الاقتصادية التي جاءت بها الثورة، وفي اسلوب التعاون الاقتصادي الحر الذي يؤمن تطوير الاقتصاد الوطني**" (١٠٨) .

الخاتمة

كانت اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي تمثل الحجر الاساس لأتخاد خطوات اخرى من أجل التخلص من مظاهر التبعية والاستغلال الاقتصادي، والتي كانت صفة من صفات الاقتصاد العراقي قبل عام ١٩٥٨، فركزت هذه الدراسة على الاتفاقية وتفاصيلها وأهميتها والموقف العام منها، ومن خلالها ذلك يمكن إيجاز النتائج بالآتي:

إن اولى الاهداف التي حددها قادة الثورة في العراق هو التخلص من التخلف الاقتصادي، وزيادة الثروة الوطنية، ورفع المستوى المعاشي للشعب العراقي، وإلغاء كل مظاهر استغلال الاقتصاد الوطني.

ان الخطوات الاولى نحو عقد اتفاقيات اقتصادية تخرج البلاد من تخلفه، كانت منذ الأيام الأولى للثورة، إذ سافر وفد عراقي الى الجمهورية العربية المتحدة للاطلاع على التجارب السابقة للدول المتحررة، وهذا ما أكده رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في أكثر من خطاب له .

كانت العلاقات الخارجية للعراق في العهد الملكي مرتبطة فقط بالدول الغربية، وذلك لسيطرة بريطانيا، فمنعته من إقامة علاقات اخرى وخاصة مع الاتحاد السوفيتي، ولهذا رحب الاتحاد السوفيتي بالثورة وأعلن أعترافه بها .

كان الاتحاد السوفيتي أول المرحبين بالثورة وقدم المساعدة الاقتصادية لها، وذلك لرغبة منه للظهور كدولة كبرى تقف الى جانب شعوب العالم الثالث، ولتحقيق مكاسب سياسية على حساب المعسكر الغربي، لاسيما وان الحرب الباردة كانت على أوجها .

مثلت الاتفاقية ضربة قاصمة للمصالح الغربية في العراق لاسيما وانها كانت مع الاتحاد السوفيتي، فكانت لها ابعاد سياسية واقتصادية .

بينت الاتفاقية مدى رغبة قادة الثورة للتخلص من التبعية للمعسكر الغربي، فكانت خطوة جريئة ومهمة لحكومة العراق، خاصة وانها في السنة الاولى من عمر الثورة .

تُعد الاتفاقية النواة الاساسية لقيام ثورة صناعية في العراق، خاصة وأنها ركزت في مشاريعها على المصانع والمعدات، وكذلك ساعدت للقضاء على البطالة، ورفع المستوى المعيشي للسكان، اذ انها فتحت مجالاً واسعاً أمام العمال العراقيين للعمل في المشاريع التي وضعت ضمن اولويات الاتفاقية، وحسب ما منصوص عليه غي الاتفاقية.

فتحت الاتفاقية أسواق جديدة لتصريف البضائع العراقية، وهذا ما أكدت عليه بموادها السابعة والثانية عشر والتي نصتا على إمكانية تسديد القرض من خلال البضائع العراقية .

الهوامش والمصادر :

(١) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، ثورة ١٤ تموز في عامها الاول، وزارة الارشاد، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩،ص٦٩.

(٢) محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٠٥.

(٣) ابراهيم كبه، هذا هو طريق ١٤ تموز، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٦٩، ص٣٣-٣٤ .

(٤) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته ١٩٢١-١٩٨٠، ج١، د.م، د.ت، ص١٢٥.

(٥) دعاوي العشائر: هو النظام الذي وضعه المستر هنري دوبس معتمد الواردات (اصبح مندوباً سامياً لبريطانيا في العراق ١٩٢٣-١٩٢٩) بعد احتلال بريطانيا للعراق في شباط ١٩١٦ ، بعد أن رأى بأن القانون العراقي المدني الذي وضعه الانكليز في بداية احتلالهم لا يمكن تطبيقه في المناطق العشائرية، ولتلافي هذا الوضع قام بوضعه، وقد منح هذا النظام السلطة للحكام السياسيين بتشكيل مجلس عشائري او اية هيئة تحكيمية اخرى، ليحكم بموجب العادات العشائرية في جميع القضايا التي يكون فيها احد المتنازعين من ابناء القبائل. ينظر: حسين علي محمد المرشدي، السياسة النفطية لحكومة عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٦، ص٥٥ .

(٦) ناجي طالب: ولد في الناصرية عام ١٩١٨، واكمل الابتدائية والمتوسطة فيها، انتقل الى الاعدادية المركزية في بغداد ١٩٣٥، ثم دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٧ وتخرج منها برتبة ملازم اول، عام ١٩٣٨ اوفد الى انكلترا لدراسة العلوم العسكرية، تخرج من كلية الاركان عام ١٩٥٠، انضم الى الضباط الاحرار عام ١٩٥٦ وبعد ثورة ١٩٥٨ اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية وفي عام ١٩٦٣ اصبح وزيراً للصناعة، وفي عام ١٩٦٥ اصبح وزيراً للخارجية، وفي عام ١٩٦٦ اصبح رئيساً للوزراء. ينظر: علياء محمد حسين الزبيدي، العهد العارفي في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨، دار عدنان للنشر، بغداد، ٢٠١٣، ص٣٦٨.

(٧) هديب الحاج حمود: ولد في قضاء الشامية التابع لمحافظة الديوانية عام ١٩١٩، اكمل الدراسة الابتدائية فيها عام ١٩٢٧، واكمل الدراسة المتوسطة في النجف عام ١٩٣٥، والتحق بدراسة الاعدادية في بغداد واكملها عام ١٩٣٨، ودخل كلية الحقوق واكملها عام ١٩٤١، انتمى للحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦، حتى اصبح وزيراً للزراعة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ وساهم في اصدار قانون الاصلاح الزراعي، حتى استقال من الحكومة في كانون الاول ١٩٥٩. ينظر: زينة شاكر سلمان الميالي، هديب الحاج حمود ودوره السياسي ١٩٤٦-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٦.

(٨) نقلاً عن: نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، مكتبة الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص١٣١-١٣٢.

(٩) ابراهيم كبة: ولد في بغداد عام ١٩١٩، خاله الشيخ محمد مهدي كبه عضو زعيم حزب الاستقلال، وعضو مجلس السيادة بعد ثورة ١٩٥٨، اكمل دراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في بغداد اذ تخرج عام ١٩٣٥ في الفرع الادبي' دخل كلية الحقوق واكملها عام ١٩٤١، ثم اكمل دراسته العليا في الاقتصاد السياسي بجامعة القاهرة عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٥١ حصل على شهادة الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من جامعة باريس بدرجة الامتياز، عاد الى العراق وعمل استاذاً في كلية التجارة والاقتصاد، عين بعد ثورة ١٩٥٨ وزيراً للاقتصاد، وفي عام١٩٥٩ عين وزيراً للإصلاح الزراعي ووزير النفط بالوكالة، استقال من الحكومة في شباط ١٩٦٠، اعتقل بعد انقلاب ١٩٦٣، ثم اطلق سراحه الا انه تعرض للحبس عام ١٩٦٤ ولمدة عشر سنوات، الا انه اطلق سراحه عام ١٩٦٥، وعاد الى مهنة التدريس الجامعي حتى تقاعد عام ١٩٧٦، وبقي في بيته حتى توفي في تشرين الاول٢٠٠٤ ودفن في بغداد. ينظر: احمد مريح المنصراوي، ابراهيم كبة ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩١٩-٢٠٠٤، مكتبة النهضة العربية للنشر، بيروت، ٢٠١٤.

(١٠) موسى حبيب، ثورة ١٤ تموز، توزيع شركة فرج الله للمطبوعات، بغداد، ١٩٥٨، ص١٤٢.
(١١) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٠٠.
(١٢) المصدر نفسه، ص١٠١ .
(١٣) عبدالله شاتي عبهول، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، ٢٠١٢، ص٤٩.
(١٤) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٠٢.
(١٥) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الايدلوجي١٩٥٨-١٩٦٣، مطبعة الخلود، بغداد، ١٩٨٩، ص١١٧.
(١٦) محمد محمد صالح، التطور الاقتصادي في العراق١٩٥٨-١٩٦٨، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد(٢٠)، ١٩٨١، ص٤٨.
(١٧) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص٥١ .
(١٨) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٥٧ .
(١٩) غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق١٩٥٨-١٩٦٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٦٩ .
(٢٠) ينظر نص القانون : الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، بغداد، العدد ٤٤، ٣٠ ايلول ١٩٥٨ .
(٢١) أهم ما جاء بالخطاب " ايها المواطنون أنني اذ اعلن مولد الاصلاح الزراعي، انما اسجل بفخر واعتزاز نهاية الاقطاع في العراق وحلول عهد جديد فيه خير كثير لأبناء الشعب كافة، ..... وارى من واجبي التأكيد على أني وحكومة الثورة سنقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه عرقلة العمل لبلوغ اهداف الثورة..... ولان الشعب الذي انبثقت من رادته هذه الثورة اعظم من اي فرد فيه، كما ام مصلحة المجتمع اسمى من اي مصلحة خاصة" للمزيد عن الخطاب ينظر: د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، خطاب سيادة الزعيم لإعلان قانون الاصلاح الزراعي، الملف ٤١١/٣١٦.
(٢٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٦٢.
(٢٣) حامد الحمداني، ثورة ١٤ تموز في نهوضها وانتكاستها واغتيالها، دار فيشون ميديا، السويد،٢٠٠٦،ص٨٨ .
(٢٤) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٠٩-٣١٠.
(٢٥) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص٧١ .
(٢٦) حسين علي محمد المرشدي، المصدر السابق، ص١٣٥.
(٢٧) ينظر نص القانون: الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، العدد٦١٦، ١٢ كانون الاول ١٩٦١؛ وزارة النفط قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط، بغداد، ١٩٦١، ص١٠-١١.
(٢٨) محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص٤٩.
(٢٩) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص٧١.
(٣٠) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص٣٢٣.
(٣١) حسين علي محمد المرشدي، المصدر السابق، ص٦٢.
(٣٢) ينظر نص القانون: الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، العدد١٨١، ٤ حزيران ١٩٥٩ .
(٣٣) سعاد خيري، ثورة ١٤ تموز بعد اربعة عقود، السويد، ١٩٩٨، ص١١٣.
(٣٤)اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص٧١.
(٣٥) امجد خضير رحيم محمد الدوري، التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص٦٣؛ ينظر نص القانون: الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، العدد١٦٤، ٤ ايار ١٩٥٩.
(٣٦) صباح كجة جي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٣٧) وزارة الارشاد، مبادئ ثورة ١٤ تموز في خطب سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص٦ .

(٣٨) وائل علي احمد النحاس، العلاقات العراقية السوفيتية من خلال الصحافة العراقية ١٤ تموز١٩٥٨– ٨ شباط١٩٦٣، مجلة ابحاث كلية المعلمين، مج١، العدد١، د.ت، ص١٨٥.

(٣٩) نصير محمود شكر الجبوري، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء١٩٥٨–١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣٠.

(٤٠) وائل علي احمد النحاس، المصدر السابق، ص١٨٥.

(٤١) ريسان عامر عبدالله، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٦٣–١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص٢٣.

(٤٢) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٤٣) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية السوفيتية ١٩٤٤–٨ شباط١٩٦٣، مطبعة جميل، بغداد، ١٩٨٠، ص١٠٢.

(٤٤) وزارة الارشاد، ١٤ تموز الثورة العراقية، معرض دمشق الدولي الخامس، دمشق، ١٩٥٨، ص٢٤؛ سعاد خيري، المصدر السابق،ص١٠٢.

(٤٥) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٠٣.

(٤٦) صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١٥٧؛ ينظر نص الرسالة باللغة الانكليزية: مؤيد ابراهيم الونداوي، وثائق ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٩٠، ملحق الوثائق.

(٤٧) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٠٤؛ موسى حبيب، المصدر السابق، ١٧٤.

(٤٨) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج١، المصدر السابق، ص١٥٨؛ ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص٢٤.

(٤٩) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١١٥؛ نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج١، المصدر السابق، ص٢٤١؛ ينظر نص الاتفاقية وملحقها :عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٥٠) ضم الوفد(عبدالله احمد مدير الاملاك والاراضي الاميرية العام، عبدالله احسان كامل الاستاذ في كلية الهندسة، سليمان سامي سليمان رئيس مهندسي مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد، محمود المدرس المفتش بوزارة الصحة، رفعت الجادرجي من وزارة الاعمار، حسن رفعت رئيس الهيئة الفنية في امانة العاصمة). ينظر: ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص٢٩ .

(٥١) ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص٢٩– ٣٠ .

(٥٢) نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص١٣١ .

(٥٣) وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٥٤)نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص١٣١ .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص١٣٢–١٣٣ .

(٥٦)ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق،ص٣٠.

(٥٧) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج٢، المصدر السابق، ص١٢٨ .

(٥٨)نصير محمود شكر الجبوري، المصدر السابق، ص١٣٣.

(٥٩) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص٩٧.

(٦٠) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٧٨ .

(٦١) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٢٤ .

(٦٢) تكونت اللجنة من :سالم ابراهيم ومحمد سلمان وعلي هادي الجابر من وزارة الاقتصاد، وجميل ثابت ومحمد الطويل وعبد الفتاح ابراهيم من وزارة المالية، وطارق المتولي واحمد عبد الباقي من وزارة المواصلات والاشغال، وجيل توما وموفق السلام وعدنان العلوي وجميل عيسى وعدنان بركات ومحمد جواد، للصندوق. ينظر: ريسان عامر عبدالله، المصدر السابق، ص٣٢؛ احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٦٣) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٦٤) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج٢، المصدر السابق، ص١٢٨ .

(٦٥) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٧٨ .

(٦٦) نجم محمود، المقايضة برلين بغداد، منشورات الغد، لندن، ١٩٩١، ص١٣٤.

(٦٧) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص١٠١.

(٦٨)نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج٢، المصدر السابق،ص١٢٩.

(٦٩) نقلاً عن : نجم محمود، المصدر السابق، ص١٣٣ .

(٧٠) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٢٧ .

(٧١)نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج٢، المصدر السابق،ص١٣١.

(٧٢) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٢٩ .

(٧٣) نوري عبد الحميد العاني واخرون، ج٢، المصدر السابق، ص١٣٤.

(٧٤) الوقائع العراقية (الجريدة الرسمية)، العدد ١٤٧، ٢٩ اذار ١٩٥٩ .

(٧٥) ينظر نص الاتفاقية: الوقائع العراقية(الجريدة الرسمية)، العدد ١٤٧، ٢٩ آذار ١٩٦٩؛ محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، المصدر السابق، ص٤١٧-٤٢٤ .

(٧٦) عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٣١ .

(٧٧) ينظر في ملاحق الاتفاقية: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، المصدر السابق، ص٤٢٥-٤٣٤؛ عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص١٨٤-١٩٠.

(٧٨) ابراهيم كبة، المصدر السابق، ص٧٦-٧٧ .

(٧٩) محمد سلمان حسن ، المصدر السابق، ص١٤٥ .

(٨٠) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٢٠.

(٨١) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٨٢) حامد مصطفى مقصود، ثورة ١٤ تموز مدارات الأخوة الأعداء، مؤسسة موكرياني للطبعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٢، ص٢٣٠.

(٨٣) أمجد خضير رحيم الدوري، المصدر السابق، ص٧٠ .

(٨٤) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٤٩-١٥٠ .

(٨٥) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٨٦) اسماعي العارف، اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٣٧ .

(٨٧) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٨٨) اللجنة العليا لاحتفالات ١٤ تموز، المصدر السابق، ص١٦٤ .

(٨٩) ليث عبد الحسن الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٩٤.

(٩٠) نقلاً عن : أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠١٢، ص٢٤٣ .

(٩١) نقلاً عن : عبد المناف شكر جاسم ، المصدر السابق، ص١٣٢.

(٩٢) نقلاً عن : عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص١١١ .
(٩٣) وائل علي النحاس ، المصدر السابق، ص١٩٢.
(٩٤) نقلاً عن : عبد الله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص١١٢ .
(٩٥) نقلاً عن : وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص١٩١.
(٩٦) نقلاً عن : زكي خيري، سعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي، مج١، اصدار اليوبيل الذهبي، د.م، ١٩٨٤، ص٢٩٥.
(٩٧) نقلاً عن : مناف جاسب محمد علي الخزاعي، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٨-١٩٦٣ دراسة تاريخية، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١١، ص٣٠٤.
(٩٨) وائل علي النحاس، المصدر السابق، ص١٩٢.
(٩٩) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٥٥ .
(١٠٠)مناف جاسب محمد علي الخزاعي، المصدر السابق، ص٣٠٢ .
(١٠١) عبدالله شاتي عبهول، المصدر السابق، ص١١٢؛ محمد كاظم علي، المصدر السابق، ص٢٩٠ .
(١٠٢) محمد كاظم علي ، المصدر السابق، ص٢٩٢.
(١٠٣) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٣٤.
(١٠٤)محمد كاظم علي ، المصدر السابق، ص٢٩٢.
(١٠٥) المصدر نفسه، ص٢٩١ .
(١٠٦) احمد مريح المنصراوي، المصدر السابق، ص١٣٤.
(١٠٧) خليل كنه، العراق امسه وغده، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٧٠.
(١٠٨) نقلاً عن: محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص١٥٨ .

Summary

The Iraqi economy before 1958 was subordinate to the Western capitalist system, so the Iraqi government took an important and bold step in the history of the Iraqi economy to eliminate all aspects of underdevelopment and economic exploitation by signing an agreement on economic and technical cooperation with the Soviet Union and establishing new relations on the basis of Respect for national sovereignty and mutual benefits. All the Iraqi national forces stood up to support this step. They called for the Soviet Union to be one of the major states and the first to stand up and support the Iraqi revolution. The study clarified the importance of the agreement, Which pushed it, and the position of Iraqi public opinion.